

عرض ونقد :

لكتاب « كون الحيوان » لارسطوطاليس

« المقالات ١٥ - ١٩ من كتاب الحيوان »

ترجمة من اليونانية إلى العربية نسبت إلى يحيى بن البطريق

حققها وقدم لها : يان بروخمان و يوان دورساروت لولوفس^(١)

نشرته مؤسسة دي خويه في نشراتها تحت تسلسل ٢٣ ، وتوزعه مؤسسة بريل في لايدن - هولندا
طبع في المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة ١٩٧١

الدكتور قاسم السامرائي

يحتوي الكتاب على النص العربي الذي شغل ١٩٧ صفحة من صفحات
الكتاب ، وعلى معجم للمصطلحات العربية الواردة في النص وما يقابلها من
اليونانية ، وقد شغل هذا المعجم الرائع ٩٠ صفحة من الكتاب . إضافة إلى
ذلك ، فقد احتوى الكتاب على تمهيد وسبع مقدمات باللغة الإنكليزية ودليل
للرموز التي استخدمها المحققان في الكتاب وفهرس باسماء الأعلام والأماكن
شغلت ٨٢ صفحة .

قال الأستاذ لولوفس في تمهيده إنه قام بتحقيق النص العربي بالاشتراك
in conjunction مع الأستاذ بروخمان ، وإن معجم الألفاظ العربية وما يقابلها
من اليونانية قام بإعداده الأستاذ بروخمان وحده . وبالنسبة للمقدمات السبع
فقد كتب الأستاذ بروخمان المقدمة الرابعة والخامسة ، أما الأولى والثانية

(١) الأستاذ بروخمان رئيس قسم الدراسات الشرقية بجامعة لايدن ، ولولوفس
أستاذ الفلسفة اليونانية بجامعة امستردام .

والثالثة فقد كتبها الأستاذ لولوفس وقد كان باستطاعة الأستاذ ، توفيراً لجهد القارئ ، أن يدمج مقدماته الثلاث في واحدة ، لأنها متشابهة في معالجة الموضوعات ، ومن ثم لم يقل لنا الأستاذ لولوفس من كتب المقدمة السادسة والسابعة ؟ واكتفى بقوله « والفصل الأخير حول النص فإنه استند على الملاحظات التي ارتآها كل منا في مناسبات مختلفة » .

وقرر الأستاذ لولوفس في مقدمته الأولى : « أن وجود كثير من الآثار السريانية في النص العربي يظهر بوضوح أن هذه الترجمة لم تنقل من نص يوناني بل من نص سرياني ، مع أننا لم نعثر حتى الآن على ترجمة سريانية للكتاب ما عدا إشارة عابرة في كتاب الفهرست لابن النديم حيث قال : « إن هناك ترجمة من السريانية لكتاب الحيوان لابن البطريق^(١) . ثم يعرض الأستاذ لولوفس لرأى الدكتور اندريس حول قسم من نص « طبائع الحيوان » ترجمة ابن البطريق ونشر فورلاني ، حيث توصل أندريس إلى أن كتاب الحيوان لا يمكن أن يكون من ترجمة ابن البطريق . ثم حاول الأستاذ لولوفس أن يقارن بين نص كتاب « الحيوان » ونص كتاب « الميتافيزيقيا » لأرسطوطاليس الذي ترجمه من يسمي أساط أو أسطاط ، وبعد مقارنة طويلة بين الالفاظ والاصطلاحات التي وردت في كلا الترجمتين توصل إلى أن هناك احتمالين وهما :

أولهما : أن ترجمة الكتابين لا بد وأن تكون من إنتاج المدرسة نفسها ، إذ أن هناك اصطلاحات وعبارات متعارفة بينهما ، لم يستطع حتى أسطاط التخلي عن استعمالها .

وثانيهما : ربما كان أسطاط نفسه قام بترجمة كتب الحيوان في أول حياته (الترجمة) عندما كان فن الترجمة لم يزل بعد في أول أطواره ولم

(١) الفهرست ، تحقيق فلوكل صفحة ٢٥٢ ، (وهذا القول في صفحة ٢٥١) .

يتخذ بعد شكله المتطور الاخير . وختم مقدمته بقوله : (وفي الوقت الحاضر لا نستطيع الوصول إلى حل لهذه المسألة بما يتوفر لدينا من معلومات).
لقد أورد ابن النديم ما يأتي : (الكلام على كتاب الحيوان وهو تسع عشرة مقالة نقله ابن البطريق وقد يوجد سرياني نقلاً قديماً أجود من العربي وله جوامع قديمة ، كذا قرأت بخط يحيى بن عدي في فهرست كتبه وقد ابتداء أبو علي ابن زرعة بنقله إلى العربي وتصحيحه).

وجاء في الصفحة ٢٦٤ من كتاب الفهرست نفسه : (ابن زرعة . . . أحد المتقدمين . . . والنقلة المجودين . . . ما نقله من السرياني كتاب الحيوان لارسطو طاليس . . .) .

إذا كانت الترجمة لهذا النص ، كما افترض الاستاذ لولوفس، من السريانية، وأن هذه الترجمة لا يمكن أن تكون لابن البطريق ، كما برهن أندريس ، فلماذا لا تكون ترجمة ابن زرعة ؟ وقد نص ابن النديم على أن ابن زرعة قد ابتداء بنقله ثم قال بلمهجة الواثق من كلامه : (ما نقله من السرياني . . .) ولا نعلم السبب في إغفال الاستاذ لولوفس نص ابن النديم الكامل واكتفائه بقسم منه .

أما في مقدمته الثانية فقد حاول الأستاذ لولوفس أن يوضح أسلوب وفن الترجمة الذي اتبعه المترجم والعثرات التي وقع فيها ، وعلاقة تلك العثرات بقبالية المترجم اللغوية في العربية ، وشفع ذلك بنماذج انتزعها من الترجمة العربية وما يقابلها باليونانية . ولجلى التام باليونانية فلا يستطيع أن أقدم رأياً ، بيد أن هناك مثلاً واحداً في الاقد استوقفني ، فقد ورد في النص العربي ما يأتي :

(وأيضاً اختلاف الأطعمة يكون علة اختلاف خروج الرطوبة ، ويكون لهذه العلة أقل وأكثر ، مثل ما يعرض لاجساد أصحاب الحضار

(في مخطوط لايدن : الحضر) والجوي فانه يعرض خروج رطوبة كثيرة من أجسادهم (صفحة ٤٠ من النص العربي المطبوع) .

واقبس الأستاذ لولوفس النص اليوناني وترجمه إلى الإنكليزية :
Some of the Pungent Foods ووضع أمام الترجمة الإنكليزية : (أصحاب الحضر والجري)^(١) .

والترجمة الإنكليزية إذا كانت حرفية لليونانية ، فلا تستقيم مع النص العربي لان معناها (بعض الاطعمة اللاذعة ، كطعم الفلفل مثلاً) والنص العربي معناه (السعاة والعداؤون) وهو موافق تماماً لمعنى النص . وبما يؤكد هذا أن المنقح ، كما أسماه لولوفس ، وضع كلمة (خ السعاة) بعد كلمة (الحضر) للدلالة على أن كلمة (السعاة) وردت في نسخة ثانية . (ورقة ١٥٨ أ من مخطوط لايدن) .

وفي المقدمة الثالثة أسهب الاستاذ لولوفس في بيان أن المترجم قد توسع كثيراً في ترجمته فأضاف بعض الالفاظ والعبارات مما لا يوجد في الاصل اليوناني لتسهيل الفحوى والمحتوى ، لان الترجمة من لغة إلى أخرى تتطلب مثل ذلك لتعذر الترجمة الحرفية التي لا تحمل المعنى كاملاً حين لا يجد المترجم لفظاً مقابلاً في العربية . ثم استطرد قائلاً : « إن المترجم في بعض الحالات أساء فهم النص اليوناني ، فعبّر عنه بكلام لا معنى له إطلاقاً » ثم شفع قوله هذا بنصوص انتزعها من النص العربي وقابلها بالنص اليوناني . فمثلاً : (الترجمة الإنكليزية للنص اليوناني) : « تماماً مثل طبقة الجص الجديدة على الحائط سرعان ما تسقط (ما تقع جانباً) ، فإنها ترجمت « مثل ما يتحلل البخور إذا وضع على النار » ، (صفحة ٢١ ، المقدمة الثالثة) وأمثال ذلك . ولا

(١) جاء في القاموس والحضر بالضم ارتفاع الفرس في عدوه كالإحضار ، وزاد صاحب تاج العروس : قال الأزهرى : الحضر والاحضار من عدو الدواب .

يستبعد أن النص اليوناني حوى كثيراً من التصحيف أو أن المترجم أساء قراءة النص فأساء الترجمة .

واختم مقدمته الثالثة بقوله (بالرغم مما رأينا من الأمثال الكثيرة الدالة على سوء الترجمة من اليونانية إلى العربية ، فإن المترجم لم يكن له هدف سوى تحويل كتاب الحيوان لأرسطوطاليس إلى لغته بكل ماله من قابلية وما توفر عنده من جهد) .

وفي المقدمة الرابعة درس الأستاذ بروحمان لغة الترجمة بعناية ودقة فائقتين ، وقال : (إن لغة النص تذكّرنا في حالات عديدة باللغة العامية ، فإن لغة المترجم في أغلب الأحيان معالولة ، ويغلب عليها اللحن ، فلعله كان يتكلم نوعاً من العامية العربية ، ومن ناحية أخرى فإن المفردات الفلسفية لم تصل عنده بعد إلى مستوى الكمال الذي وصلت إليه فيما بعد) . ثم عرج الأستاذ بروحمان على لغة المترجم فدرسها بتفصيل وإسهاب يستثيران الإعجاب ، فأظهر بالأمثلة المستقاة من النص العربي أن المترجم كان ضعيف الملكة بأسباب النحو واللغة وتركيب الجمل فلغته تمثل (العربية الوسطى) التي هي بين العامية والفصحى ، أو قل هي لغة النصارى الذين لم تكن العربية لغتهم الأصلية .

وفي المقدمة الخامسة تتبع الأستاذ بروحمان المصادر العربية التي يمكن أن تكون قد اقتبست من كتاب الحيوان ، أو ذكرته في الأقل ، فقال : « إنه كان معروفاً عند العرب باسم كتاب الحيوان ، وهكذا ذكره الكندي في رسائله ، وابن النديم في فهرسه ، والقفطي في تاريخ الحكماء ، وابن أبي أصيبعة في عيون الأنباء ، وابن باجة في مجموعة من الكلام ، والقزويني في عجائب المخلوقات ، والدميري في حياة الحيوان » واستطرد قائلاً : « إن العرب هم الذين قسموا الكتاب

إلى تسع عشرة مقالة : وقد سميت المقالات العشر الأول باسم (طبائع الحيوان) كما تظهر عند ابن أبي أصيبعة وحاجي خليفة .

يبدو أن الكندي كان أول من ذكر كتب أرسطوطاليس « الحيوانية » فقد قال في رسائله « كمية كتب أرسطوطاليس وما يحتاج إليها في تحصيل الفلسفة » : « فقد ذكر كتاب الحيوان ككتاب سابع في سلسلة الأشياء الطبيعية وقال : إن كتاب الحيوان (وسماه الحيواني أيضاً) يحتوي على كون الحيوان في طبائعه وخواصه وعوامه وعلل أعضائه والمواضع الخاصة به وحركاته وما يعمه من ذلك وما يخصه » - رسائل الكندي ٣٨٣ - . فالكندي في كتبه لم يتعرض لآراء أرسطوطاليس في الحيوان لأنه على ما يبدو لم يكن معنياً بها فلم تحظ باهتمامه . ثم درس الأستاذ بروخمان أثر كتاب الحيوان عند الجاحظ وابن قتيبة والمسعودي وأبي حيان التوحيدي وأخيراً النويري، فخرج بالنتيجة الآتية : إن هؤلاء وإن أوهموا أنهم اعتمدوا على كتاب الحيوان في ما أوردوه من معلومات ، فإن معلوماتهم لم تكن مستقاة من الكتاب مباشرة ، وإنما من مصادر ثانوية قد تكون مختارات أو مختصرات للكتاب - أو جوامع كما سماها ابن النديم - إلا ابن سينا فإنه الوحيد الذي كان على معرفة تامة بكتاب الحيوان بل ربما قد رأى الترجمة الحالية بعينها كما يظهر في الفصل الثامن من كتابه المعروف - الشفاء - فقد صاغ المعنى بلغة أسلم ، وعلق على كل المقالات ١٥ - ١٩ من كتاب الحيوان ، وفضلاً عن ذلك فقد أدلى بآرائه وأصلح كثيراً من المصطلحات الواردة في النص واستبدلها بما يقرب من المعنى الأصيل . وعلى سبيل المثال فقد استعمل ابن سينا طبيعة بدلاً من طبائع المستعملة كثيراً في النص ، ونبات بدلاً من شجرة ، وهضم بدلاً من أنضج ، ومادة بدلاً من هيولى . وفي حالات آخر استخدم ابن سينا المصطلحات الواردة في النص نفسها دون تغيير ، مما يدل على

أن ابن سينا قد رأى الكتاب واقتبس منه . وتظهر أصالة ابن سينا في رفضه قبول آراء أرسطوطاليس على علانها ، ومحاولته صياغتها وتحويرها كما يرتضيها منهجه ، فقد أورد مثلاً رأي أرسطوطاليس في علة خلق الجنين : - فلهذه العلة إذا خالط الزرع الذي هو غذاء نقي بهذا الدم الذي ليس بنقي تكون الولادة من الزرع ، ويكون الغذاء من دم الطمث - فأضاف ابن سينا موضحاً هذا الرأي : يجب أن تعلم أنه يعني هنا بالزرع زرع الإناث . فهذا الرأي الأخير مناقض وراذلاً تماماً للرأي أرسطوطاليس الذي يرى أن علة نشوء الجنين تكون من زرع ارجل فقط ، وغذاؤه يكون من دم الطمث ، بينما يرى ابن سينا أن خلق الجنين يكون مشتركاً بين زرع الرجل وزرع الأنثى . فلا ولادة من غير اتصال أحدهما بالآخر وتأثير الواحد في الآخر . وهذا هو رأي العلم الحديث .

ويختتم الأستاذ بروخمان مقدمته قائلاً : إننا لا نشك في أن المؤلفين في الطب وبما كان عندهم من معرفة واسعة بالعلوم اليونانية في مختلف مجالاتها لا بد وأن تكون دراساتهم قد تضمنت كتاب الحيوان أيضاً ، ومع هذا فإن الكتاب كان معروفاً حتى في الأوساط الأدبية في القسم الشرقي من الامبراطورية الإسلامية ، فقد أورد الشعالي في - يتيمة الدهر - بيتاً لأبي الفتح البستي :

وكيف ألوم المرء في خبث فعله وأول شيء قد غناه دم الطمث
يظهر منه أن هذا الرأي الأرسطوطاليسي في مسألة خلق الجنين كان معروفاً في هذه الأوساط .

وقد فات الأستاذ بروخمان أن أبا سعيد عبد الله - أو عبيد الله - بن جبرائيل بن عبد الله بن بختيشوع - المتوفى سنة ٤٥٠-٤٦٠هـ (١) قد اقتبس

(١) انظر بروكلمان ، تاريخ آداب اللغة العربية ١ / ٤٨٣

فصلاً من كتاب الحيوان لأرسطوطاليس ، فانه نقل نصاً طويلاً من المقالة الثانية من الكتاب - مخطوط لايدن OR 584 ورقة ٨١أ - في كتابه - رسالة في بيان وجوب حركات النفس - كما سماه مصنف فهرس مخطوطات لايدن .

النص العربي :

اعتمد المحققان في إخراج النص على ثلاث مخطوطات ، وترجمة لاتينية للنص العربي ، ترجمها « مايكل سكوت » في القرن الثالث عشر للميلاد . وأولى هذه المخطوطات مخطوطة لايدن المحفوظة تحت رقم OR 161 قال عنها المحققان : - كتبت في سورية في القرن الخامس للهجرة = الحادي عشر الميلاد . وتحتوي الصفحة من المخطوطة على ١٢ سطراً ، وإعجام الحروف قليل ، وأشكال الكلمات يكاد يكون معدوماً ، وخط النص بما فيه اسم الكتاب والإشارات الدالة على الكراسات والتعليقات والإضافات كلها كتبت بخط واحد . والنص المنشور يقع قسمه الاول بين الورقات ١١٥أ - ١٦٥ب . والمخطوطة تمثل الجزء الثالث من أربعة فقدت بقيتها . وإن الطريقة التي اتبعها الناسخ في تقسيم المقالات التسع عشرة من كتاب الحيوان على الأجزاء الأربعة يمكن أن تحدد من العنوان :

(الجزء الثالث من كتاب الحيوان لأرسطوطاليس الحكيم وهو يشتمل على أربع مقالات من جملة تسعة عشر مقالة وهي المقالة الثانية عشر والثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر) .

تحتوي مخطوطة لايدن على ٢٢ كراسة تشتمل كل واحدة على ١٠ ورقات ، غير أن الورقة الأولى والأخيرة من الكراسة الأخيرة قد سقطتا . ويستمر المحققان في وصف مخطوطات المتحف البريطاني وطهران وترجمة « مايكل سكوت » بما لا يدخل في مناقشتي هذه ، لذلك سأحصر نقاشي في ما يتعلق بمخطوطة لايدن لأنني لم أر مخطوطتي لندن وطهران .

قال المحققان في الصفحة ٦٢ من المقدمة السادسة «ومما لاشك فيه أن نسخة لايدن قد وقعت بيد من نقحها وعلق عليها تعليقات تختلف عما هو موجود في النص ، فإنه لم يكتب بما أضاف إليها بل عدّل وأصلح وبدّل وقدم قراءات مغايرة لما في النص ، يحملنا على الاعتقاد بأن المنقح هذا كان قادراً على أن يقارن بين النص اليوناني والعربي ، فأضاف وغير ما رآه أصلح للسياق». وأورد المحققان أمثلة لهذا التغير والإصلاح مثل هذا المثل : « جاء في مخطوطة لايدن (مثل ما يكون غرق المركب الذي كان من اثيناس) فأضاف المنقح في حاشية الورقة ١٤٦ أ (كما كان مسير الأثينيين في السفينة من بعد الاجتماع للحرب ، خ ،) ، مع أن الأصل اليوناني (تماماً مثل الرحلة البحرية التي تأتي بعد الاحتفال الباناثيني) فلعل كلمة « للحرب » كانت في النسخة الأخرى (خ) (للطرب) فتصحفت على ناسخ نسخة لايدن . فإذا كان هذا الافتراض صحيحاً فهو تأييد مباشر لرأي المحققين القائل إن المنقح كان على علم باليونانية . ومن ناحية أخرى فإن المحققين لم يحسبوا للتصحيح حساباً ولم يولوا أية عناية وهو الطامة لمكبرى في دراسة المخطوطات .

قال الأستاذ لولوفس في مقدمته (صفحة ١٠) إنه أثناء رجوعه من طهران وبعد أن رأى مخطوطتها ، قابل في بيروت الدكتور صلاح الدين المنجد الذي قدّم رأيه حول مكان المخطوطات العربية الثلاث للكتاب وزمانها ، ثم صرح برأيه الدكتور المنجد هذا في الصفحة ٤٥ من المقدمة السادسة حول النص ، وقال عن مخطوطة لايدن (كتبت في سورية في القرن الخامس للهجرة = الحادي عشر للميلاد) دون أن يشفع رأيه هذا بدليل وكنتأ نود أن قد فعل . ولما لم أر مخطوطة لندن أو طهران فإن مناقشة رأيه فيها لا معنى لها .

وفي هذا الرأي أمران يستلفتان النظر :

أولهما : أن الكتاب لم يكتب في سورية إطلاقاً ، فلعل الأستاذ المنجد أطلق هذا الحكم الجزاف حين رأى أن المؤرخ خليل بن أبيك الصفدي كان أحد الذين امتلكوا الكتاب في فترة من التاريخ فإن خطه المعروف يظهر على صفحة العنوان (من كتب خليل بن أبيك الصفدي) فتبادر إلى ذهنه أن الكتاب كتب في سورية . ولو أوتي الدكتور المنجد ، في هذا الموقف ، صبر المحقق الثبت (١) ، لرأى بوضوح أن هناك غير الصفدي من امتلك الكتاب .

وثانيهما : أن الكتاب لم يكتب في القرن الخامس للهجرة ، ولاندرى على أي دليل أقام الدكتور المنجد رأيه هذا فإن الأستاذ لولوفس لم يصريح به واكتفى بما نقلناه عنه .

تحمل ورقة العنوان إضافة إلى العنوان الذي أوردناه سابقاً وتماثل الصفدي ما يأتي بالحرف :

ملك محمد بن أحمد بن الم.....

ثم لعلي بن

ومن بعده للراجي [عفو الله]

..... ن المنداي

..... [وآله وصحبه وسلم]

ولو كاف الدكتور المنجد نفسه قليلاً من العناية لحُدس أن الصفدي لا بد أنه ترجم لملك الكتاب وذلك لسبب بسيط ، وهو أن الكتاب ليس من الكتب المتداولة بين الناس ، ولا بد أن من يملكه يكون من

(١) انظر مقالة مصطفى جواد عن تحقيق المنجد لكتاب العبر الذهبي مثلاً ، مجلد ١٧ لسنة ١٩٦٩ ص ٧٠ ، مجلة المجمع العلمي العراقي .

خواصهم ، وإذا كان من خواصهم فلا بد أن يترجمه الصفدي أو غيره .
وقد أصاب الأستاذ بروخمان حين قال : « إن ندرة المخطوطات لهذا الكتاب
تظهر أن كتاب الحيوان لارسطوطاليس لم يكن متداولاً على نطاق واسع ،
بل إن تداوله كان مقتصرأ على نطاق ضيق بين الناس » (المقدمة الخامسة
٣٩) . وهذا ما تبادر إلى ذهني ، فكان الدليل في كتابة التمليك الأخير
التي عفت وانطمست لتهرؤ جانب الورقة الأسفل فلم يبق من اسم للمالك
الأخير إلا اسم (المندائي) فوجدت أن الصفدي قد أورد بالفعل ترجمة
للملك محمد بن أحمد بن بختيار المندائي قاضي واسط المتوفى سنة ٦١٥ هـ . وزاد
الأمر تأكيداً أن الكتاب انتقل بعد وفاة محمد بن أحمد المندائي إلى من
اسمه (علي) وقد وجدنا المؤرخ المنذري يقول :

(علي بن محمد بن أحمد بن بختيار بن علي ، أبو جعفر الواسطي المعروف
بالمندائي المؤرخ ، له علم بالفقه والأدب واللغة ، من أهل واسط وبها كانت
وفاته) وأضاف المنذري : (ولي القضاء بواسط مدةً وصنف تاريخاً ؛ ولد سنة ٥٥٩ هـ
وتوفي سنة ٦٣٠ هـ) (التكملة لوفيات النقلة ، وفيات سنة ٦٣٠ هـ تح . بشار
عواد) . ونقل الزركلي في الأعلام هذا النص ٥ / ١٥٣ ، وأعاد كحالة
مقاله الزركلي ٧ / ١٧٩ . ثم انتقل الكتاب بعد وفاة علي بن المندائي
إلى من اسمه المندائي أيضاً ، فلعله كان ابناً لعلي بن المندائي أو أخاً
له . فعلى هذا فإن الكتاب يكون قد كتب في العراق وبالذات في واسط
وليس في سورية ، وإنه كتب في القرن السادس أو بداية القرن السابع
الهجري وليس الخامس . . . فتأمل . وإن الكتاب قد بقي في واسط إلى
إلى ما بعد وفاة المندائي الأخير ، أو لعله بقي في واسط عند المندائيين حتى
بداية القرن الثامن ، ثم انتقل إلى ملك الصفدي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ (١)

(١) أو سنة ٧٦٤ هـ كما افترض الدكتور المنجد في كتابه « المؤرخون الدمشقيون »
ص ٤٨ - الطبعة الثانية .

(بروكلمان ملحق ٢ / ٢٧) وهذا افتراض يبدو في الأقل غير معلول .

وآل المندائي مشهورون في كتب التراجم والتاريخ ، فهم بيت قضاء وعدالة وتصون ، وأولهم أبو العباس أحمد بن بختيار ابن المندائي الواسطي . ولد سنة ٤٧٦ هـ بأعمال واسط ، وتوفي ببغداد سنة ٥٥٢ هـ وقد ذكره السمعاني في تاريخ بغداد ، وابن الجوزي في المنتظم ، وياقوت في معجم الأدباء ، وابن كثير في البداية والنهاية ، والسبكي في طبقاته ، وابن الأثير في الكامل ، والذهبي في المشتبه ، والسيوطي في بغية الوعاة وغيرهم . قال ابن الفوطي « رأيت للبطائح تاريخاً حسناً قد صنفه القاضي المندائي » (تلخيص مجمع الآداب رقم ٢٧٧٠) .

ثم ابنه محمد بن أحمد بن المندائي ، أبو الفتح القاضي ، ولد سنة ٥١٧ هـ وتوفي سنة ٦١٥ هـ عن ثمان وثلاثين سنة . ذكره ابن الديثي وابن خلكان وابن العماد والمنذري وسبط ابن الجوزي وابن الساعي والذهبي وابن تغري بردي والصلاح الصفدي ، وأخيراً الذهبي في العبر ١٤ / ٥ تحقيق الدكتور المنجد حيث وقع في بعض أسماء شيوخه اضطراب لم ينبّه عليه الأستاذ المنجد .

قال ابن الديثي : « محمد بن أحمد بن بختيار بن علي ، أبو الفتح بن أبي العباس المندائي الواسطي القاضي ابن القاضي الثقة الفاضل ، ولد بواسط وحمل إلى الكوفة إذ تولى أبوه قضاءها فسمع بها عمر بن إبراهيم العلوي ، ثم دخل بغداد وسمع البارع حسين بن محمد الدباس ، وهبة الله بن الحصين ، ومحمد بن الحسين المزرفي ، وهبة الله بن الطير ، وأبا السعود أحمد بن علي بن المجلي ، وأبا الحسن البيهقي وجماعة . وعاد إلى واسط سنة ثلاثين (وخمس مائة) وقرأ بها القرآن على أحمد بن عبيد الله الأمدي سبط الأغلاقي وعلى الرئيس أبي يعلى محمد بن سعد بن تركان ، وسمع نصر الله بن محمد بن مخلد ، والمبارك بن نغوبا وأبا عبد الله الجلاي . وكان حسن المعرفة جيد الأصول ،

صحيح النقل متيقظاً . حدث بالكثير ، وصار أسند أهل زمانه وقصد من الآفاق ، وحدث ببغداد غير مرة ، ونعم الشيخ كان عقلاً وخلقاً ومودة . ولد في ربيع الآخر سنة سبع عشرة وخمس مائة ، وتوفي في شعبان سنة خمس وست مائة بواسط .

قال الذهبي : « روى عنه أبو الطاهر ابن الأنماطي ، وقتوح بن نوح ، وابن عبد الدائم ، وخلق كثير » . « المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيشي ، اختصار الذهبي ، تح . مصطفى جواد ١ / ١٨ » .

ثم ابنه محمد بن محمد بن أحمد ، أبو حامد ، ولد سنة ٥٥٧ هـ وتوفي سنة ٦٠٢ هـ « الجامع المختصر لابن الساعي ١٩١ ، الكامل لابن الأثير ١٢ / ١٦٠ طبعة لايدن » .

ثم ابنه الآخر أبو جعفر علي بن محمد بن أحمد ، ولد سنة ٥٥٩ هـ وتوفي سنة ٦٣٠ هـ « التكملة لوفيات النقلة للمندري ، وفيات سنة ٦٣٠ هـ » .

وقد وردت أسماء ولدي ابن المندائي في سماعات لكتاب جمهرة نسب قريش للزبير بن بكار - تح . محمد محمود شاكر ، القاهرة ١٣٨١ هـ - بهذه الصورة : « سمع جميع هذا الجزء على القاضي ... أبي الفتح محمد بن أحمد المندائي بحق روايته إجازة ... عن المؤلف بقراءة الشيخ ... أحمد بن محمد بن أحمد ... وكذا المسموع عليه أبو حامد محمد ، وأبو جعفر علي « في المطبوع محمد وهو خطأ » صفحة ١٠١ ، ١٩٩ ، ٣١٩ ، ٤٧٧ وانظر كذلك صفحة ٧٨ وصورة الورقة ٤٠٧ من مخطوط اكسفورد المنشورة بعد صفحة ٧٢ من كتاب جمهرة النسب » (١) . وقد توفي أبو حامد قبل أبي جعفر بـ ٢٨ سنة فلا بد أن تركه والدهم وصلت إليه ،

(١) هذه الإشارات كلها في الجزء الأول .

ومن ثم إلى ولده أو أخيه الذي نجعل اسمه ، وبقي لقبه مرقوماً على صفحة كتاب الحيوان .

قال المحققان في المقدمة السادسة صفحة ٥٤ « إن كل المخطوط بما في ذلك عنوان الكتاب وأرقام الكراسات والحواشي والتعليقات كتبت بخط واحد ، فعلى هذا فإننا قد لا نخطئ الصواب إذا قلنا إن الكتاب انتسخه محمد بن أحمد ابن المندائي لنفسه ، فلم تشأ أمانته أن يغير فيه شيئاً حتى الأغلاط النحوية المتفشية فيه ، فنقل الكتاب بنصه وأخطائه ولغته ، لأن خط تملك ابن المندائي ونوعية الحبر يشبه تماماً خط الكتاب وحبره . ثم قابل نسخته بالأصل فوجد بعض الكلمات أو الجمل كان قد أغفلها فأضافها في الحاشية مع كلمة « صح » للدلالة على أن هذه الكلمة أو الجملة من الأصل . ثم قابل نسخته مع نسخة أخرى فوجد زيادات لا توجد في نسخته ، أو اختلافاً مع نسخته ، فوضعها في الحاشية أيضاً مع الرمز « خ » للدلالة على أن هذه ليست في الأصل وإنما وردت في نسخة أخرى . ثم مرت عليه كلمات لم يتوثق من قراءتها إما لرداءة خط النسخة التي نقل منها ، أو لشكها في صحتها وصلاحها في مكانها ، فكتب أمامها « ظ » أي فيها نظر .

ومن دراسة خط التعليقات والإضافات يتوضح أن ناسخها لم يكن شاباً ، بل شيخاً طعن في السن وذلك لتعرج الحروف من ارتعاش يديه . فقد يكون الأمر أن ابن المندائي كتب نسخته في زمن متقدم من عمره ثم عثر على نسخة أخرى في أواخر عمره فأضاف إلى نسخته ما شاء أن يضيف . وقد علمنا أنه عاش ثمانية وثمانين عاماً .

هناك نقطة أخرى تستحق الملاحظة وهي أن المحققين اعتبروا هذا الكتاب جزءاً ثالثاً ، اعتماداً على ما ورد في صفحة العنوان ، ولم يحاولوا دراسة العلامات التي تظهر في المخطوطة . فقد وردت في المخطوطة

أرقام وحروف بعد كل عشر ورقات ، ففي الورقة ١٠ يظهر الرقم ٦ وتحتة تماماً حرف د ، وهكذا إلى آخر الكتاب إلا في الكراسة الأخيرة حيث سقطت الورقة التي تحمل رقم ٢٢ وحرف د أيضاً . فالرقم هنا يشير إلى عدد الكراسات والحرف إلى المجلد أو الجزء ، وهذا يعني أن المخطوطة التي بأيدينا هي المجلد الرابع أو الجزء الرابع ، وليس الثالث لأن الجزء الأول رمز له بالحرف أ والثاني بالحرف ب والثالث بالحرف ج ، ومثل هذا النظام مألوف في كثير من المخطوطات : ففي مخطوطة « كتاب تحريم الدفن جالينوس تفسير الشيخ أبي سعيد عبيد الله بن جبريل بن عبد الله بن مجتهد شوع - لا يدن 584 Or - بدأ الكتاب بنظام أبجد هوز . . . فالورقة الأولى أ والثانية ب والثالثة ج . . إلى نهاية النظام ثم أعيد النظام عكسياً فتحول الترقيم إلى ثاني يا في الورقة ١٠ وبعدها يب ، يج ، يد . . . إلى آخر المخطوطة . أما في مخطوطة النكامل للمبرد (١) المنسوخة في سنة ٤٨٨ هـ فقد اتبع الناسخ نظاماً آخر ففي الورقة ١٠ أ يظهر (٢ من ثالث) وبعدها في الورقة ٢٠ أ (٣ من ثالث) وهكذا إلى نهاية المخطوطة ومثل هذا النظام اتبع في مخطوطة كتاب المجمل لابن فارس (Or485) . وغير ذلك كثير ومألوف .

إن تحقيق نص عربي ليس أمراً سهلاً يقوم به من شاء كما يشاء ، إذ له أصوله وقواعده التي التزمها المحققون وأخذوا بها . وهناك رأيان في طريقة إخراج النص لسلك منها أنصاره . فأولهما : يرى أن الاقتصار على إخراج النص مصححاً وخالياً لا يفيد القارئ أو الباحث ، لذلك ينبغي توضيح النص بالهوامش والتعليقات وإثبات الاختلافات في النسخ ، والإشارة إلى مصادر ورود الاسم أو الخبر أو الحادثة ، وقد التزم هذه الطريقة قلة من المحققين لما فيها من وعورة وما تتطلبه من جهد . وثانيهما : يرى أن إخراج النص

(١) مخطوطة لا يدن b 2380 or .

لا يحتاج إلى إثقاله بالهوامش والتعليقات والإشارات إلى مناجم ورود الخبر أو العكس وإصلاح ما طرأ عليه من غلط النسخ ، وقد زخر عالم النشر بكثير من إنتاج أصحاب الرأي الأخير ، فكان كارثة على الباحثين الذين رأوا أن الرجوع إلى المخطوط الاصل خير من الاعتماد على ما أخرج بهذه الحلة السقيمة . والظاهر أن هؤلاء اتبعوا هذه الطريقة لسهولة استخدامها ، ورغبوا عن الأخرى لما تتطلبه من صبر وعناء في زمن قل فيه من يتمتع بها ، لهذا جنحوا إلى الإسراع في نسخ المخطوط أو عهدوا به إلى (كاتب طابعة) وأسرعوا به إلى أقرب ناشر أو مؤسسة نشر لتظهر أسماؤهم لامعة على صفحة الغلاف ، ولهذا كثرت فيه الأخطاء وشاع التصحيف ، حتى وصل الأمر ببعض المحققين إلى أنه استصوب الخطأ واستخطأ الصواب أو نفى وجود المشهور . وهل في العالمين من لم يسمع بموقعة ملاز كرد أو منا زكرد أو منازجورد التي وقعت بين السلطان الهام ألب أرسلان السلجوقي و امبراطور الروم أرمانوس أودخيانوس ؟ فقال المحقق « لم أعر على مكان بهذا الاسم » ولا ندرى أين بحث ؟ وابن البرزالي الشهير تحول عنده إلى البروالي ، وبني ماران صارت نير ماران وقال « ولم أعر على اسم هذا المكان ، فقد جاء في تاريخ ابن الفرات ١ / ٨٥ » والماراني منسوب إلى نير ماران بالمروج ... الموصل » وعلق المحقق : « كذا في الأصل منسوب إلى نير ماران بالمرو .. الموصل ، ولم أعر على اسم المكان » وفي الصفحة ٤٥ من الجزء نفسه جاء اسم عثمان بن عيسى بن درباس بن فير الماراني المصري . فعلق المحقق على كلمة (فير) كذا في الأصل ... وصحيح الاسم بعد الرجوع إلى وفيات الاعيان ٢ / ٤٠٦ . ولم يفتن إلى أن عثمان هذا هو أخو عبد الملك المذكور في الصفحة ٨٤ - ٨٥ ، مع أن ابن خلكان ذكر في ترجمة عثمان هذا « والماراني بفتح الميم وبعد الألف راء مفتوحة ، بعد الألف الثانية نون ، هذه النسبة إلى بني ماران بالمروج تحت الموصل » (١ / ٣٣٨ طبعة إيران) . وقد وقع الأستاذ المنجد في الخطأ

نفسه فوضع علامة استفهام بعد كلمة (الماراني) مع أنها نسبة صحيحة ، (العبر : ١٣) ، أما عن منازل كرد (انظر معجم البلدان في مادة قالقلا ومنازل كرد وابن الأثير ١٠ / ٤٤ طبعة لايدن وتاريخ ابن العديم . تح - الدهان ١ / ٢٤٤ ، وتواريخ آل سلجوق اختصار البنداري . تح - هوتسما صفحة ٣٨ - ٤٤ وغيرها) . ومثل هذه الأخطاء كثيرة جداً في الكتاب بجزئيه ، وكنا نودّ لو أولاه المحقق الفاضل من عنايته حظاً أوفر مما أولاه .

إن إخراج النص ، كما يرى أحد المحققين ، يحتاج إلى « أن ينظر المحقق فيه وفيما حوله . . . أن يدل على المنازع التي صدر عنها ، وأن يتولى محققو النصوص بالذات عمليات الشروح الأولى هذه لكي تصبح جاهزة للبحث الأدبي الصرف ، أو للبحث التاريخي الصرف ، أولهما معاً ... تيسح للباحث أن ينطلق بعد ذلك عنها دون أن يضطر إلى معاودة الجهد الذي بذله المحققون » (مقدمة الجزء الثالث من خريدة القصر ٢٤ - ٢٥ ، قسم الشام) .

فتحقيق النص ليس عملية نسخ آليّ يقوم بها من شاء ، بل هو عملية خلق وإعادة النص للحياة على الصورة التي أرادها المؤلف نفسه ، وأنه لا يستلزم معرفة المحقق بالعربية وحسب ، بل يفترض فيه أن يكون على علم بضروب المعرفة التي يتناولها النص ، وهو إلى ذلك يتطلب صبراً وجلداً ونفساً طويلاً على معاناة النص ، وخاصة إذا كان النص فريداً لا ثاني له . ومن هنا استطاع المحقق الغربي التفوق على العربي بشيء ، والتقصير عنه بشيء آخر ، فقد فاقه بصره ومثابرتة على اكتشاف الغامض من النص بالرجوع إلى عشرات المصادر وتطلبه في عشرات المظان ، وقصر عنه بفهمه للغة غريبة عنه ، تختلف في مجالاتها وضروب اشتقاق ألفاظها ومعاني حروفها التي تتغير بتغير مجالات ورودها . والمحقق الغربي يبحث أياماً طويلاً عن لفظة واحدة لا يكلّ ولا يعتوره الملل حتى يحظى ببغيته ويشبع نهمه ، وهو مع هذا فقد يقع على

ضالته وقد يضل السبيل ، وغالباً ما يختار اللفظ الخطأ إذا تعددت القراءات لجهله بسياق المعنى وصلاح اللفظة وملاءمتها لموضعها ، وويل لكل ذي سلعة ذات عوار . ولعل نظرة فاحصة في مقال الأب أنستاس الكرمللي (أغلاط المستشرقين) (١) حيث بين الأخطاء التي وقع فيها كل من فرايتاخ وخوليوس وكليمان هوار ودي خويه ، تعطينا صورة للجهد الذي كان يبذله المستشرقون الأوائل والنصب الذي تحملوه في نشر النصوص العربية وهذا ما يعوز المحقق العربي الذي لا يكلف نفسه عناء البحث وإنما يعتمد على ما عنده من معرفة قد تكون ناقصة في غالب الحالات ، فيشط ويشط ويحمل من يأتي بعده على الشطط والغلط . وليس بعجيب أن لا يسلم نص في الوجود أثناء تحقيقه من هنة هنا أو هفوة هناك أو إغفال للفظ أو سهو عن حرف ، حتى لو أوتي المحقق صبر أيوب وحلم الأحنف وحدة عين الزرقاء ، وإنما العجب أن يقع في خطأ يبين فيه جهله ، ويظهر تسرعه ، فيفقد ثقة قارئه . خذ مثالين من كثير من كتاب المعارف لابن قتيبة ، تحقيق الدكتور ثروت عكاشة . فقد ورد في الصفحة ٣٩٣ مانصه :

١ - « وقتل أحمد بن نصر بالحنة لليلتين بقيتا من شعبان سنة إحدى وثلاثين ومائتين . فعلى المحقق : « الحنة منزل بين الكوفة ودمشق (معجم البلدان) » .

٢ - في خروج محمد بن عبد الله بن الحسن العلوي على أبي جعفر المنصور ، وخروج أخيه إبراهيم بالبصرة (صفحة ٣٧٨) جاء « فلما انتهى إليه قتل أخيه خرج متوجهاً إلى الكوفة وأقبل عيسى بن موسى نحوه فالتقوا بـ « باجميري » من أرض الكوفة » . وقد وضع المحقق الحركات على الكلمة فوضع ضمة على الجيم وفتحة على الميم وسكوناً على الراء .

(١) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، المجلد ١٤ ، لسنة ١٩٣٦

فأما المحنة التي ظنها موقعاً بين الكوفة ودمشق فهي محنة أهل السنة على أيدي المعتزلة ، أو محنة القول بخلق القرآن ، والتي ابتدأت بالمأمون وانتهت بالمتوكل ، وفيها قتل الفقيه أحمد بن نصر الخزاعي قتله الخليفة الواصل بيده ، وذكرها أشهر من أن نشير إلى مصدر واحد لها .

أما باجميري فهي باخرى أو باخرأ . وهل هناك مؤرخ عربي لم يسمع بها؟ . فتأمل . وقد وردت الكلمة نفسها في الكتاب في الصفحة ٢١٣ في كلام ابن قتيبة على ثورة الأخوين العلويين فقال : « فبعث إليها عيسى بن موسى فقتل محمداً بالمدينة وقتل إبراهيم بـ « باخرأ » على ستة عشر فرسخاً من الكوفة . وعلق المحقق مرة أخرى : « وهو موضع دون تكريت ، وانظر معجم البلدان » فقد قرأ باخرأ وأشار الى باجميرا . جاء في معجم البلدان في كلام ياقوت على باخرأ : « موضع بين الكوفة وواسط وهو الى الكوفة أقرب . بها كانت الواقعة بين أصحاب أبي جعفر المنصور وإبراهيم بن عبد الله بن حسن بن أبي طالب - عليه السلام - فقتل إبراهيم هناك » . فإين الكوفة من تكريت ؟ وأين باجميرا تكريت من باخرأ الكوفة ؟

أوردت هذه الأمثلة لأبين بها مدى العناء والنصب الذي يلقاه محقق النص إذا كان نصاً عربياً سليماً ، فما تظن إذاً في إخراج نص مترجم من اليونانية أو السريانية يشيع فيه الخطأ ويكثر فيه التصحيف ؟ فإن التنويه بهذا العناء هو أقل ما يكافأ به المحققان ، وأدعى لهما إلى السعي بنشر غيره . فقد أنجز المحققان عملها بصبرٍ دونه كل صبر ، ودقة دونها كل تدقيق ، وقد أوتي المحققان صبراً وجلداً على معاناة هذا النص الغريب ، لا أحسبها يتأتيان لغيرهما ممن عانى تحقيقاً لنص أو نشرأ لكتاب ، فقد ذللكل عقبة كؤود ، وقدما النص واضحاً جلياً بما يملكان من علم غزير يستأثر بالإعجاب

ويستوجب التقدير . ومع هذا الجهد المشكور فإن النص العربي لم يسلم من هنات وقعت هنا أو هناك ، وهذا شيء طبيعي لا أحسبه يغطي جهدهما الكبير .
لقد اتبع المحققان ، على ما يبدو ، في الإشارة إلى اختلاف القراءات نظاماً معيناً هو :

جـ للدلالة على المتن لمخطوطة لايدن .

جـ للدلالة على ورود الجملة أو اللفظة في الحاشية ، وأمامها كلمة « صح » فمرة أشارا إليها وأخرى أهملها في أثناء التحقيق .

جـ للدلالة على أن الجملة أو اللفظة وردت في الحاشية مشفوعة بـ « خ » أو « ظ » أو كانت خلواً منها .

وقد اختلط هذا النظام كثيراً فنسب ما في جـ إلى جـ وما في جـ إلى جـ والعكس صحيح ، وهذا الأمر ليس مستغرباً في حروف لا يفرق بينها سوى الأعداد ، ولو أورد المحققان الإشارات نفسها الواردة في الحواشي لسهل الأمر ، أو استعملوا رموزاً أخرى لسهل التفريق والتمييز بينها . ثم إن المعروف عند المحققين أن الجملة أو اللفظة التي تشفع بكلمة « صح » ينبغي أن تدرج في المتن دون حاجة إلى الإشارة إليها ، لأن الناسخ نسخها أثناء النسخ ، ثم أثبتتها في المقابلة .

وليك ثبتاً بما لم يورده المحققان أو يشيرا إليه ، وقد أهملت ما تكرر حدوثه :

رقم الصفحة في النص العربي	السطر	ماورد في النص المطبوع	ماورد في المخطوطة (مخطوطة لايدن)
١	١٧	تتبع	تتبع ذلك
٦	٩	جزآن	جزأين
		انثى	— ج (أي ساقطة من الأصل)
		قريباً	قريب
٧	٣	فإن	وإن
	٨	أوان	أول
	١٠	مثل	كمثل
	١٣	ليس له اثنيان	ليس له الا اثنيان
		بل سبل	فقط وسبيل
	١٧	حاشية الشهوة	الشهوة ظ فيه
		ظم ح ^٢	(أي فيه نظر)
٨	٣	واذا	فإذا
	١٧	في الطيور	في الطير ج ^١
٩	٢١	حبس النفس	وردت في ج ^٢
	٢٢	البلاء	البلا (أي البلى)
١١	٤	ولين - ج ^١	موجودة في ج
	٥	ابطأ من	أيضاً مثل
	٢١	العظم	موجودة في ج ^٢ وفي ج العضو

الجملة موجودة في ج	فهو ... يبيض - ج	٢٢	
وينبغي	فينبغي	١	١٢
ج العظام	الطعام	٦	
ج١ الطعام			
- ج	تأماً	٢١	
لأنه لا يعمل من	لأنه لا يمنع عمل	١٩	١٣
الأعمال	من الأعمال		
- ج	صارت	١٦	١٤
صارت الانثيان	صارت انثيا	٨	١٥
من الدلافين	الدلافين		
مثل الماعز والبقر ،	مثل النساء والبقر	٢١	
النساء - ج			
رطب صار	رطب صارت	١٥	١٦
فضلة رطوبة	فضلة رطبة	١٦	
ج : الذين	الذين : التي ج	٢	١٧
في المكان من الفقار	في مكان الفقار	٩	
	فإذا كان لهذا الحيوان	١٢	
- ج	انثيان توجد متعلقة		
السباع	السبيل	١٣	
تأتي	تلتقي		
- ج	من هنا ومن هنا	٨	١٨
النطفة	البيضة		
الماسكة	المماسكة	١٠	
- ج	الآخر	١١	

من قبل	من أجل	١٢	
تشبه	يابسة	١٢	١٩
يسافد	يتسافد	١٣	
	عضو ما في الاناث	٢١	
في ج	يشبه الرحم ج		
كل	كلي	١٤	٢٠
مايولد من الزرع إنما يولد	مايولد إنما يولد	١٦	
فإنه ينبغي	فإنه بما ينبغي	١٩	
— ج	تشبه الأعضاء	٧	٢١
— ج	خروج	٩	
— ج	باليونانية	١٧	
شديدة ج	مبددة	١٨	
مبددة ج			
يلدوا	يلدون	٤	٢٢
الغصون ج	القشور : الغصون ج	١٤	
القشور (خ) ج ، ج ؟			
كتبت في الحاشية وأمامها	يخرج ... الزرع - ج	٢-١	٢٣
صح / فهي موجودة في ج			
وهي موجودة في الجملة السابقة نفسها	فان = فاذا ج	٢	
— ج وليس ج	فهو ... أيضاً ج	٤-٣	
وكذلك	كذلك	٧	
— ج	يشبه		
— ج	انه	١٢	
— ج	من	١٥	

١٦	يخرج	— ج
١٨	الأمر	للأمر
٢١	حال الانثيين	حال — ج
٢٤	شبيهاً	شبيه
١	وينبغي	فينبغي
٤	له أيضاً	— ج
٦	شيئاً	شيئاً
٦	ولأي	ولأي
٧	قبول	قابل
	فأما كما	فما كنا
	أحد	— ج
٩	بما لا يمكن	— ج
١٠	تسلم	يشبه
١٢	أعناق	أعناق
١٤	ولا	فلا
١٥	يقدر	ويقدر
	حيواناً واحداً	حيوان واحد
١٦	القول : النوع ج	النوع ج
		القول (خ) ، ج ، ج ، ج ؟
٢٥	في	من
٣	مفترقة	— ج
١٧	فبأي	— ج
	نشو	تنشق

٢٦	٢-١	كيف ... ولحم	كثورها الناسخ
	٦	صب	صير
		دقيق	رقيق
	٩	+ بلغ	كامة « بلغ » ليست من الماتن
	١١	يتغيرون	يتغيرون
	١٥	أي الزرع الذي يخرج	وإن الزرع يخرج
٢٧	٧	ثمر	ثمرة
	٨	الشجرة	لشجرة
		وكيف	فكيف
	١٣	وينصب	ينتصب
	١٥	التمر	— ج
	١٩	فتدخله	وتدخله
٢٨	٢	ونلطف	ونطالب
	٦	يلبس	لبس
	١٢	التي هي فهي	— ج
	١٩	الولاد	الأولاد

سقطت منها جملة كاملة فلربما
تكررت وكانت غير موجودة
في النص اليوناني. وهي : إن
الزرع [يخرج من الأنثى أيضاً
نقول. إن الأنثى بنوع من
الأنواع علة الأولاد فقد علمنا
أن الزرع] لا يخرج... ورقة
١٤٥ أ .

ان الزرع لا يخرج

٢٠	به	— ج
٢١	علل أعمال الزرع والأعراض علل الأعمال والأعراض	
٢٩	٢	علة — ج
٤	عملنا	علمنا
٧	والسرير	والنمو
١١	وأيضاً — ج	موجودة في ج
١٤	فيه	— ج
١٥	علة من	من — ج
	المهن	المهن (خ)
		الهيولى — ج
١٨	مثل من الهيولى	من مثل الهيولى
٣٠	٤	ويفعل — ج
٩	يلد	يولد
١٥	وبين الزرع	ومن الزرع
١٨	لماذا	ماذا
٢٠	ان كل	— ج
٣١	٥	مفتوقاً
١٣	وليس	فليس
١٥	ولا ينتفع	ولا بما ينتفع
١٨	فني أكثر	فني أكثره
١٢	تكون	لكون
٣٣	١٢	من الجماع — ج
٢١	من المتشابه	وفي المتشابه
	بالصورة	الصورة

قيست	قيس		
١	منها ما هو كثير الزرع — ج	٣٤	
٢	ما هو قليل الزرع ومنها — ج		
	وليس لحال الضعف وليس لحال الضعف		
٤	انهم انه		
٩	يلدون		
١٥	وكذلك		
	يلدوا		
	وذلك		
	مزممة		
٣-٤	فاما الفضلة... ممرض — ج	٣٥	
٤	خروج — ج		
٦	مع — ج		
	ذوبادائما: ذوب جسد: ج ذوبا دائما: ج		
٧	ونحن فنحن		
	فقول الذين		
	الذين: فالذين		
١٠	ونين فضلة غذاء الزرع — ج		
١٢	استبان استبان		
١٦	يقبول يقبول		
٢	وتقريبه وتقريبه	٣٦	
٨	بقي يبقى		
١٧	تحمل في في — ج		
١١	الأولاد الولادة	٣٧	
١٧	من مع		
٢٠	واين وليس		

٣٨	٣	شيئين	نسبتين
		بين	— ج
٤ — ٥		ان كان : إذ كان ج	ج : اذ يكون
		ان زرع الأنثى	الزرع من الأنثى
١٤		مثلك	فلذلك
		العلامة	— ج
١٩		ندى	غذا
٣٩	١	أيضاً	دائماً
	٨	الفضلة	— ج
	١٠	فإذا	وإذا
	١٥	على . . . للأنثى	— ج
	١٦	موافقة في الولاد	موافق في الولادة
٤٠	٦	الحضار	الحضر
	١٠	على إفشاء الزرع	على الإفشاء من الزرع
	١٧	لا تقوى على	— ج
٤١	٩	بل . . . الدمية	— ج
	١٥	قريبة	قريب
٤٢	٦	وباضطرار	وفي اضطرار
	١٩	البناء في	في — ج
٤٧	١ — ٢	ذلك . . . جزء من	— ج
	١٠	ذكورتها	ذكورته
	١٥ — ١٤	يجبلون ولا يشبه ما يعمل	يخلوا ويشبه ما يعمل من المخاريق
		من النجارين	
٤٨	١٦	بزرا	— ج
	١٧	يمكن	لم يمكن

إن كثيراً من هذه القراءات المختلفة ليست بذات أهمية ؛ تركها المحققان لهذا السبب ، ولأنها وجدا أن إثقال الهوامش بمثل هذه القراءات سوف يزيد من تكاليف الطباعة ، وبالتالي فلن تخدم الباحث كثيراً ، وهما محقان إلى حدٍ ما كل الحق لأن نسبة ما أشارا إليه ، إلى هذه القائمة كبيرة جداً ، ثم إن إهمال هذه القائمة لن يبخل الكتاب حقه من الشناء والتقريظ ، وللمحققين حقها من الإعجاب والتقدير . ولا أدعى أن كل ما أدرجته صحيح ، فربما أسأت القراءة فأسأت النقل ، ومتى كان الكمال من صفات الإنسان ؟

لايدن - هولندا

الدكتور قاسم السامرائي